

وفي ضوء مناقشات البحوث التي القيت خلال جلسات المؤتمر ،توصل المؤتمرين الى التوصيات التالية :

1- توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو تصحيح اختلالات الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الاجمالي للدول العربية ، ونحو البنى و الهياكل الارتكازية في الدول العربية .

2- قيام الدول العربية بتبني سياسات مالية ونقدية تتسم بالوضوح والانسجام والاتساق وبما يخدم الاهداف التنموية في الاقتصادات العربية ويتوافق مع التطورات المالية و النقدية المعاصرة .

3- استفادة الاقتصادات الوطنية من التحولات المالية والمصرفية العالمية المعاصرة لتحديث انظمتها المالية والمصرفية والنقدية وزيادة فعاليتها وتحسين ادائها و ربطها بالاقتصاد الانتاجي .

4- تعزيز اداء الادارة الحكومية عن طريق الشفافية وتطبيق قواعدها وتطوير قواعد البيانات وتعزيز جودتها والانتظام في اصدارها وفق المعايير الدولية .

5- مراقبة حركة رؤوس الاموال بين الاسواق العربية وتعزيز نظم الرقابة المالية والنقدية الحكومية .

6- تشجيع حركة رؤوس الاموال الاجنبية الوافدة الى الدول العربية من خلال قيام الاقتصادات الوطنية بازالة المعوقات الادارية والمؤسسية والاجرائية امام هذه الحركة ، واصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر تتسم بالوضوح والثبات و الاستقرار والشفافية .

7- قيام الدول العربية بتبني اتفاقية عربية موحدة لتشجيع الاستثمارات العربية البينية ، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية .

8- سعي الدول العربية الى التعاون الدولي لمكافحة غسيل الاموال نظرا لدور ظاهرة غسيل الاموال في اضعاف المؤسسات المالية والاضرار بسلامة القطاع المالي للدولة .

9- وضع نظام علمي دقيق ومتطور للتقارير المطلوبة من المصارف والمؤسسات المالية وبما يضمن جودة هذه التقارير .

- 10- تركيز البنوك على تطبيق الاستراتيجية التسويقية لتأثيرها الواضح على الجودة وعلى الاداء التسويقي للمؤسسة المعنية .
- 11-مراجعة المصارف الاسلامية لسياساتها المصرفية والموازنة بين مبادئها الشرعية والبحث عن فرص الاستثمار المربحة .
- 12- قيام المصارف الاسلامية باتباع سياسة ائتمانية تنموية تستهدف القطاعات الانتاجية وعدالة التوزيع ضرورة تعديل قانون البنك المركزي الاردني باضافة مواد تنظيم عملية تمويل المصارف التجارية التقليدية الى المصارف الاسلامية .
- 13- قيام البنك المركزي الاردني بمراجعة معايير الرقابة على عمليات غسل الاموال وبما يؤدي الى احكام السيطرة على هذه الظاهرة ، واخضاع البنوك التجارية لانظمة الرقابة .
- 14- الدعوة الى عقد مؤتمر عربي معني الشؤون المالية والنقدية العربية شارك فيه الجامعات والمؤسسات العربية ويكون مقر المؤتمر في جامعة الزرقاء.
- 15- دعوة المصارف التجارية الاردنية يوضع استراتيجية لادارة السيولة النقدية وتوجيهها نحو القطاعات الانتاجية ووضع ضوابط على الاقراض غير الضروري .
- 16- قيام البنك المركزي باصدار تقارير دورية عن الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الاردني .
- 17- ضمان ان تكون السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الاردني متسقة مع التطورات القطاعية الانتاجية .
- 18- قيام الجهات المختصة في الاقتصاد الاردني بوضع استراتيجية للنمو بعيدة عن الديون وبحيث يسهم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الاردني بزيادة القدرة على خدمة الديون .